

قياس مستوى تطبيق الحوكمة في عينة من المؤسسات الجزائرية

أ. داود خيرة *

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي مستوى تطبيق الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، وذلك من خلال اختبار ثلاثة آليات رقابية داخلية للحوكمة والمتمثلة في: مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، الإفصاح. وقد اعتمدت الدراسة على تصميم استبانة تحتوي على هذه الآليات، وزعت على أفراد عينة الدراسة. خلصت الدراسة إلى أنّ مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر يتسم بالضعف، وذلك نظرا لأن كل من آلية مجلس الإدارة وآلية المراجعة الداخلية تعملان وفق ما تتطلبه الحوكمة ولكن بصفة ضعيفة، في حين لا وجود لآلية إفصاح تلتزم بما تقتضيه الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، الإفصاح

Résumé:

Cette étude visait à étudier le niveau de l'application de la gouvernance dans l'environnement de l'entreprise algérienne, à travers trois mécanismes de contrôle interne de la gouvernance et les essais de: conseil d'administration, l'audit interne, la divulgation. La conception de l'étude a été basée sur un questionnaire contenant ces mécanismes, et distribué à l'échantillon de l'étude.

L'étude a conclu que l'application de la gouvernance dans les institutions économiques de niveau Algérie est faible, et étant donné que la totalité du conseil d'administration mécanisme et le mécanisme d'audit interne de travail, selon les exigences de la gouvernance, mais faible, alors qu'il n'y a pas de mécanisme de divulgation se conformer aux exigences de la gouvernance.

Mots clés: la gouvernance d'entreprise, le conseil d'administration, l'audit interne, la divulgation.

* أ. داود خيرة، أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة يحيى فارس - المدية.

مقدمة:

اكتسبت حوكمة المؤسسات أهمية كبيرة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك لما شهده العالم من انعكاسات اقتصادية وأزمات مالية أثرت على أداء معظم أسواق رأس المال النامية منها والمتقدمة، ومنيت خلالها معظم المؤسسات العالمية وبالذات الأمريكية بخسائر فادحة، ومما زاد من تداعيات تلك الأزمات الفشل الإداري للمؤسسات وتلاعبها في القوائم المالية وتعظيم أرباحها بنسب مبالغ فيها، وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي، وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى حدوث العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي لمؤسسات عملاقة تضرر فيها الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، ومع تزايد حدة هذه الأزمات المالية أصبح من الضروري وضع آليات يمكن من خلالها مراقبة إدارة المؤسسات بفعالية والتي اصطلح على تسميتها بـ "حوكمة المؤسسات" "Corporate Governance"¹. كأسلوب إداري حديث، يهدف إلى تحقيق عدة أهداف كحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وذلك من خلال العديد من الآليات والوسائل التي تضمن التطبيق الجيد له، سواء داخل المؤسسة كمجلس الإدارة والمراجعة الداخلية، أو خارجها كالمراجعة الخارجية والسوق المالي.

اهتمت الجزائر بالحوكمة كغيرها من دول أخرى، نظرا للتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، بداية بمنح الاستقلالية للمؤسسات العمومية في سنة 1988، ومن ثم التحول إلى نمط اقتصاد السوق وما سائر ذلك من خصوصية للمؤسسات، هذا بالإضافة إلى بروز المؤسسات الخاصة التي أخذت عدة أشكال، وكذا الاهتمام بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولمسايرة هذه التغيرات قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات منها: إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009 كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، إصدار النظام المالي والمحاسبي سنة 2010... الخ. وبالتالي وفي إطار هذه التغيرات التي شهدتها الجزائر والإصلاحات التي قامت بها، يأتي هذا البحث لدراسة قياس مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من منظور آلياتها الرقابية الداخلية. لذلك وبناء على ماسبق، فإن السؤال الأهم في هذه الدراسة، والذي سنحاول الإجابة عليه تمثل في:

كيف هو واقع مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال آلياتها الرقابية الداخلية؟

تنبع أهمية هذه الدراسة في الحرص على الرفع من مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال البحث في الشروط التي تحسن أداء آلياتها الرقابية الداخلية، ومن ثم تحقيق التوافق بين مصالح المدراء والمالكين، والذي بدوره يؤدي إلى حماية هذه المؤسسات وتحسين أدائها، وكذلك مساعدتها على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية والتقليل من تفاقم البطالة، وما يتبعها من تخفيف لمشاكل الفقر وعدم الاستقرار السياسي، وتنمية وتقوية وحماية الاقتصاد بشكل عام.

من هنا تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة، من خلال التطرق لواقع آلياتها الداخلية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الأخير والرئيسي للبحث وكذا الإجابة على التساؤل الرئيسي، قسمنا دراستنا إلى إطار نظري وآخر تطبيقي، حيث يشمل الجزء النظري بعض الدراسات التي تناولت واقع تطبيق الحوكمة لبعض الدول والمؤشرات المستخدمة في ذلك، ثم التعريف بمصطلح حوكمة المؤسسات وأهدافها وخصائصها، ومن ثم التطرق إلى الآليات الداخلية للحوكمة، أما الإطار التطبيقي فيشمل وصفا إحصائيا لواقع الآليات الداخلية للحوكمة ميدانيا، بالاعتماد على آراء أعضاء مجلس الإدارة، أعضاء قسم التدقيق الداخلي، أعضاء الإدارة العليا، وأخيرا نعرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

أولا: الجزء النظري

1_الدراسات السابقة:

1_1_دراسة (BLack et al, 2003):² حاولت هذه الدراسة تحري واقع الحوكمة لكل الشركات المدرجة في السوق الكورية للأوراق المالية وعددها 560 شركة في عام 2001، ومعرفة فيما إذا كان هنالك تأثير لمؤشرات الحوكمة المؤسسية على قيمة الشركة، كما استخدمت الدراسة البيانات الموجودة في الميزانيات وبيانات الدخل للشركات المدروسة، كما تم الحصول على البيانات المتعلقة بملكية الحصص وسوق الأسهم من قواعد البيانات في سوق الأوراق المالية الكوري. ولتحقيق الهدف المذكور أعلاه تم بناء مؤشر أو دليل (Index) للحوكمة المؤسسية على شكل استبيان مكون من ستة مؤشرات فرعية: حقوق المساهمين، مجلس الإدارة، الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والمدقق الخارجي، الإفصاح للمستثمرين وتعادل أو تكافئ الملكية. وتوصلت الدراسة إلى أنّ الحوكمة المؤسسية عامل هام في تفسير القيمة السوقية للشركات المساهمة الكورية، حيث وجد ارتباط ايجابي قوي بين مؤشر الحوكمة الكلي وقيمة الشركة، وأنّ زيادة بمقدار (10) نقاط تقريبا في هذا المؤشر ينتج زيادة بمقدار 6% في مؤشر توبن للقيمة الدفترية لأصول الشركة، أو 14% في القيمة الدفترية للأسهم العامة للشركة.

1_2_دراسة (Brown and Caylor, 2004):³ هدفت هذه الدراسة لقياس الحوكمة لعينة شملت 2327 شركة أمريكية مدرجة في الأسواق المالية، وقام الباحث ببناء مقاييس للحوكمة استنادا لـ 51 مطلب من متطلبات الحوكمة ممثلة في سبع مجموعات هي: التدقيق، ومجلس الإدارة، نظام الرقابة الداخلية، ومستوى التعليم، هيكل الملكية، والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون، وتعاون الحكومة. وخلصت الدراسة إلى وجود تطبيق متفاوت للحوكمة للشركات محل الدراسة، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الحوكمة وبين مؤشرات الأداء المالي ممثلا في مقياس Tobin's Q بكل من العائد على حق الملكية، وهامش الربح ونمو المبيعات.

1_3_دراسة (Beiner et al, 2006):⁴ حاولت هذه الدراسة اكتشاف فيما إذا كانت ممارسات الحوكمة المؤسسية الجيدة لها تأثير ايجابي على تقييم الشركة، كما سعت إلى بناء دليل للحوكمة المؤسسية للشركات السويسرية بناء على مسح شمل كلّ الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السويسري، واستخدم الباحث

مؤشر الحوكمة متضمن خمسة آليات هي: الأسهم المملوكة من قبل المساهم الأكبر، الأسهم المملوكة من قبل الكتلة الأكبر من الملاك الخارجيين، حجم مجلس الإدارة، الرافعة المالية والأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. وتبين من الدراسة أنّ هنالك تطورا في تطبيق الحوكمة للشركات محل الدراسة، كما أنّ هنالك علاقة ايجابية بين الحوكمة وقيمة الشركة، حيث أنّ الشركات التي تطبق معايير أفضل للحوكمة تحصل على تقييم أعلى في البورصة، كما خلصت الدراسة إلى أنّ حجم مجلس الإدارة يرتبط بشكل ايجابي بقيمة الشركة، وأنّ وجود مساهم مسيطر أو وجود كتلة كبيرة من الملاك لم يكن له تأثير هام على تقييم الشركة. كما قامت الدراسة بتطوير دليل للحوكمة المؤسسية مستندة على التوصيات والاقتراحات في الدليل السويسري للممارسات الأفضل.

1_4_دراسة (Garay et Gonzalez, 2008):⁵ قامت هذه الدراسة بتقييم الوضع الحالي لممارسات الحوكمة في فنزويلا، وكذلك فحص العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وقيمة الشركة، وذلك ببناء مؤشر للحوكمة لكل الشركات المدرجة في بورصة كاركاس ابتداء من نهاية سنة 2004 ومقارنة النتائج مع البلدان النامية وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، حيث تمّ تمثيل قيمة الشركة بسياسة توزيع الأرباح في الشركة ومؤشر توبن ونسبة القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية، في حين أنّ مؤشر الحوكمة ضم أربعة مؤشرات فرعية هي: الإفصاح عن المعلومات، تركيبة وأداء مجلس الإدارة، الأخلاق وتضارب المصالح وحقوق المساهمين. المصدر الرئيسي للمعلومات كان بيانات الشركات المالية، القوانين المحلية، بعض المقابلات القصيرة، التقارير السنوية المتوفرة في قواعد البيانات. وخلصت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة جدا بين الشركات المدروسة في ممارسة الحوكمة، واستنتجت الدراسة أنّ هنالك علاقة ايجابية قوية بين مؤشر الحوكمة من جهة ونسبة الأرباح الموزعة ومؤشر توبن ونسبة القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية من جهة أخرى.

بعد استعراضنا للدراسات السابقة، يتبين لنا أنها تمت في دول أجنبية لم تشمل الجزائر، لذلك تأتي هذه الدراسة لتقديم إضافة جديدة للأبحاث على المستوى الجزائري بتقسي مدى تطبيق عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للحوكمة بناء على مؤشرات لقياس الحوكمة والتي اختلفت من دراسة إلى أخرى والمتمثلة في: الآليات الداخلية الثلاثة (مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، الإفصاح)، وذلك من وجهة نظر الأطراف الممثلة لها.

2_حوكمة المؤسسات (المفهوم، أهدافها وخصائصها):

2_1_مفهوم حوكمة المؤسسات: ليس هناك تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد والمجتمع ككل⁶. وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم على سبيل المثال لا الحصر:

أ_تقرير (Cadbury,1992): "حوكمة المؤسسات هي نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب"⁷.

ب_(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1999): "الحوكمة هي نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدّد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في شركة المساهمة، مثل: مجلس

الإدارة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة"⁸.

تـ (Charreaux, 2002): "تعتبر المؤسسة مجموعة من العقود، وتعمل الحوكمة على ضمان مصالح كل الأطراف المعنية بهذه العقود، من حيث مدى مواءمتها لمصالحهم والتخفيف من خسائرهم"⁹.

ثـ (Larcker, Richardson, Tuna, 2004): "الحوكمة هي مجموعة من الآليات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات بواسطة المديرين، عندما يكون هنالك انفصال بين الملكية والإدارة"¹⁰.

جـ (حماد، 2007): عرف الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى، من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"¹¹.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الحوكمة على أنها: نظام لتوجيه المؤسسة والرقابة عليها، وذلك لضمان أن المؤسسة ممثلة بمسيرها وطاقمه الإداري، يعمل على تحقيق مصالح كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، بداية بالملاك، إلى العمال، والعملاء، الهيئات الحكومية... الخ.

2_2 أهداف حوكمة المؤسسات: تتمثل أهدافها الأساسية فيما يلي:¹²

أـ توفير نظم وآليات توجيه الشركات والرقابة عليها.

بـ تأمين حقوق مقدمي الأموال وحمايتهم وضمانها.

تـ ضمان المعاملة المتساوية لمجموعات الملاك.

ثـ تحقيق التوازن بين مصالح مديري الشركات، ومقدمي الأموال والفئات المختلفة لأصحاب المصالح.

جـ تحقيق النزاهة والشفافية في كل ما يتعلق بتعاملات منظمات الأعمال (تعاملات المنظمة مع مقدمي الأموال، والفئات المختلفة) بشكل يؤدي إلى خلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمارات.

2_3 خصائص حوكمة المؤسسات: يشير مصطلح حوكمة المؤسسات إلى أن هناك مجموعة من

الخصائص التي يجب أن تتوفر بشكل أساسي في سلوكيات الفئات المختلفة ذات الصلة بالمؤسسات، وهذا حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم والمتمثلة فيما يلي:¹³

أـ الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

بـ الشفافية: بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

تـ الاستقلالية: تلافي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوط.

ثـ المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

جـ المسؤولية: أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

حـ العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

خـ المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

3_ الآليات الداخلية للحوكمة: الآليات الرقابية الداخلية للحوكمة والتي ستكون محل دراستنا في بحثنا هذا متمثلة في: مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى الإفصاح، والتي تهدف إلى فرض الرقابة على المؤسسة وإيجاد حل لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاك.

3_1_ مجلس الإدارة: يتم انتخابه أو اختياره بمعرفة أصحاب الأموال داخل المؤسسة لكي يمثل مصالحهم ويدافع عن حقوقهم، وأعضاؤه معنيون باختيار الإدارة التنفيذية، ومراقبة أداء المدراء التنفيذيين، والتأكد من أنهم جميعا يعملون لصالح المؤسسة ولصالح تعظيم ثروة الملاك وباقي الأطراف ذات العلاقة، ومنع أي محاولات لاستغلال أموال المؤسسة في تحقيق أي مصالح شخصية لهم، بالإضافة إلى مهامه الأخرى والمتمثلة في:¹⁴ أ_ وضع إستراتيجية المؤسسة وسياسة المخاطر والموازنات وخطط العمل وتحديد الأهداف، ومراقبة تنفيذ الأهداف والنفقات الرأسمالية وتصفية الاستثمارات.

ب_ متابعة ممارسة حوكمة الشركات وقياس كفاءتها وإجراء التعديلات عليها عند الحاجة.

ت_ ربط مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين مع المصالح الطويلة الأجل للمؤسسة والإفصاح عنها.

ث_ التأكد من سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية للمؤسسة بما في ذلك نظام التدقيق المستقل والرقابة الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر والامتثال للقوانين.

ج_ يجب أن يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من الوصول إلى المعلومات المناسبة والدقيقة بسهولة وفي الوقت المناسب ليتمكنوا من القيام بواجباتهم على أكمل وجه.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بمجلس الإدارة، إلى أن تركيبته وعلاقته بالمديرين التنفيذيين وحجمه، هي شروط يؤثر توافرها على فعالية ممارسة المجلس لمهامه الرقابية، وذلك من خلال عدة نقاط نناقشها باختصار:

أولى تلك النقاط أن هناك العديد من الدراسات كدراسة (Coleman, Biekpe, 2006)¹⁵ والتي أشارت إلى أنّ زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين (أعضاء خارجيين) في المجلس، تؤدي إلى زيادة استقلال المجلس، مما يؤثر ذلك بالإيجاب على الأداء الرقابي له ويزيد من حيويته، ومن ثم يقلل من احتمال قيام الإدارة العليا باستنزاف ثروة الملاك.

النقطة الثانية هي انه حسب (Fama, Jensen, 1983)¹⁶ يمكن تخفيض تكاليف الوكالة من خلال الفصل بين وظائف التسيير في المؤسسة وعملية الرقابة، لأنّ منح الرئيس التنفيذي الوظائفتين يزيد من إمكانية اتخاذه لقرارات في سبيل تحقيق مصالحه وحرمان المساهمين من تحقيق مصالحهم، مما يؤدي ذلك إلى التقليل من كفاءة مجلس الإدارة في الرقابة على الإدارة التنفيذية، حيث وفي هذا الإطار الاتجاه الأغلب هو الفصل بين المنصبين.

النقطة الثالثة والأخيرة هي أن دراسة (Jensen, 1993)¹⁷ أشارت إلى أن مجلس الإدارة الذي يتضمن عدد كبير من الأعضاء، تكون رقابة أعضائه على المديرين التنفيذيين أقل فعالية، بالإضافة إلى عدم قدرته على السيطرة

على المسير، والسبب في ذلك أن وجود عدد كبير من الأعضاء يؤدي إلى صعوبة في التنسيق بينهم، والتعامل مع المشاكل التي تواجهها المؤسسة.

3_2_المراجعة الداخلية: ظهرت المراجعة الداخلية منذ حوالي ثلاثة عقود، وبالتالي تعد حديثة بالمقارنة مع المراجعة الخارجية، وقد لاقت قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصرت في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي، للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها¹⁸. بحيث صارت في الوقت الحالي تضطلع بأدوار مهمة تساهم في جعلها آلية داخلية للحوكمة والمتمثلة في:

أ_تقييم وتحسين فاعلية الرقابة.

ب_تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.

ت_بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بدور تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسة، وتسهم إسهاما كبيرا في توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وخارجها، مما يؤدي إلى الاستخدام الفعال للموارد المتاحة للمؤسسة.

ث_أصبحت المراجعة الداخلية جزءا متما وضروري في هيكل حوكمة الشركات، من خلال دورها في التقييم والتحقق والمساءلة وإضفاء الثقة على عمليات الإدارة والتقارير المالية، فضلا عن إسهامها من خلال حوكمة الشركات في المحافظة على أموال المؤسسة وحسن استثمارها في سبيل زيادة قيمتها، وكل ذلك يصب في حماية حقوق حملة الأسهم وهذا مجد ذاته يمثل جل أهداف حوكمة الشركات.

3_3_الإفصاح: من القواعد المهمة التي تركز عليها حوكمة المؤسسات هي الجوانب المتعلقة بالإفصاح الكافي وفي التوقيت المناسب لكل الأمور الجوهرية المرتبطة بالمؤسسات والتي تشمل المركز المالي، الأداء والملكية. فعندما تكون المعلومات متاحة لكل المستثمرين تصبح عمليات تقييم الاستثمار فاعلة وكفوءة وتساهم بشكل دقيق في تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم المؤسسات، مما يجعل عمليات الاستثمار مبنية على قواعد وأسس سليمة ويبعدها عن عمليات المضاربة والعمليات غير الحقيقية للاستثمار¹⁹.

كما يجب أن يشتمل الإفصاح على مايلي:²⁰

أ_النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة.

ب_أهداف المؤسسة.

ت_ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.

ث_مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.

ج_معاملات الأطراف ذوي العلاقة.

ح_عوامل الخطر المتوقعة.

خ- الأمور المتعلقة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.

د- هياكل وسياسات حوكمة الشركات وبشكل خاص مضمون قانون حوكمة الشركات وطريقة تنفيذه.

ثانيا: الجزء التطبيقي (منهجية الدراسة التطبيقية):

1_مجتمع الدراسة: تحقيقا للهدف الأساسي للبحث المتمثل في جمع البيانات حول مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال التأكد من أن الآليات الرقابية الداخلية وهي مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، الإفصاح، تعمل وفق ما تتطلبه الحوكمة، اتجهت الدراسة إلى مجتمع مكون من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (شركات المساهمة)، والتي بها مجلس الإدارة ووظيفة المراجعة الداخلية، أما الفئة المستهدفة فتمثلت في أعضاء الإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء قسم التدقيق الداخلي.

2_عينة الدراسة: تم اخذ عينة عشوائية ممثلة من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد تم توزيع 70 نسخة من الاستبيان، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة 50 نسخة، وتم استبعاد 10 نسخ لعدم استكمالها، حيث جرى تحليل 40 نسخة من الاستبيان.

3_فروض الدراسة التطبيقية: لغرض الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، تم تبني الفرضيات التالية:
الفرض الأول H01: عمل الآليات الرقابية الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق ما تتطلبه الحوكمة وذلك بصفة جيدة، يرفع من مستوى جودة تطبيق الحوكمة.

الفرض الثاني H02: توجد علاقة ارتباط قوية ما بين الآليات الداخلية للحوكمة.

4_أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على تصميم الاستبيان بالاستناد على الدراسات السابقة، وتم عرضه على مجموعة من المختصين الأكاديميين من أساتذة الجامعة لتحكيمة، وبعد إجراء التعديلات المناسبة تم توزيعه على عينة الدراسة، وتضمن الاستبيان 29 سؤالاً توزع على قسمين رئيسيين: الأول شمل البيانات الشخصية والوظيفية للمستجوبين تضمنت خمسة أسئلة، أما القسم الثاني فضم ثلاثة محاور شملت 24 سؤالاً لقياس مستوى تطبيق الثلاث آليات للحوكمة محل الدراسة. بحيث تضمنت الأسئلة إجابات محددة بـ "نعم" أو "لا" أو "محايد"، هذا ما أدى بنا إلى الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس ليكارت الثلاثي لقياس مستوى تطبيق الحوكمة من خلال قياس آلياتها الداخلية، حيث وفي هذا الإطار تم التحليل على أساس هذا المقياس بناء على قيم المتوسط الحسابي والتي تم احتسابها من خلال مايلي:

أ- المسافة الإجمالية هي 2 (لأن المسافة بين نعم _ لا هي 1 ، وبين لا _ محايد هي 1).

ب- الوزن يأخذ القيمة 3 (لأن وزن: نعم: 1 ، لا: 2 ، محايد: 3).

وبالتالي:

$$\text{مسافة مجال الثقة} = \frac{\text{المسافة}}{\text{الوزن}} = \frac{2}{3} = 0.66$$

ثم نضيف هذه النتيجة الأخيرة بالتدرج حتى نتحصل على اتجاه الإجابة، أخذنا بعين الاعتبار ترميز وتنميط الإجابات على النحو التالي: (نعم=3، لا=2، محايد=1). وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01_ مقياس ليكارت الثلاثي (مقياس التحليل على أساس المتوسطات الحسابية)

المتوسط الحسابي	وزن الإجابة (اتجاه الإجابة)
1.66 _ 1	محايد
2.33 _ 1.67	لا
3 _ 2.34	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة

كما أنه ولتحليل بيانات الاستبيان تم استخدام برنامج SPSS بهدف:

_ استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان.

_ قياس بعض مقاييس النزعة المركزية مثل: المتوسطات الحسابية لتحديد مدى تبني مؤسسات عينة البحث للآليات الداخلية للحوكمة، وقياس الانحراف المعياري (من مقاييس التشتت) للتأكد من موضوعية المتوسطات الحسابية للآليات الداخلية.

_ كما تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) لمعالجة بعض المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية على شكل دوائر، وذلك لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها.

_ حساب معامل الارتباط بيرسون (Corrélation de Pearson) مابين المحاور الثلاثة للاستبيان لمعرفة نوعية واتجاه العلاقة التي تربطهم.

5_ تحليل الاستبيان:

5_1_ تقديم خصائص العينة: عند استعراض النتائج الخاصة بمواصفات الأفراد المجهين على الاستبيان، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

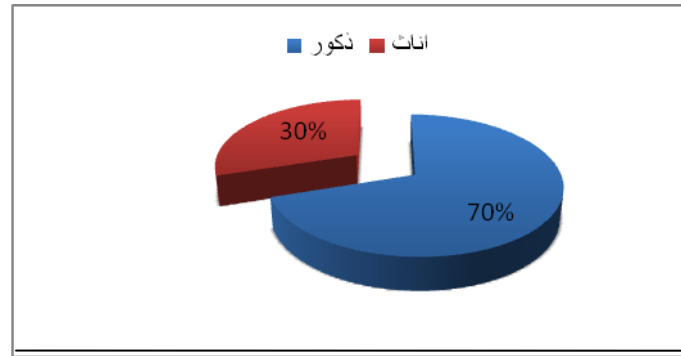
أ_ الجنس: توزع بين المبحوثين (ذكر _ أنثى) كما هو مبين في الجدول رقم (02):

الجدول رقم 02_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكور	28	70 %
إناث	12	30 %
المجموع	40	100 %

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 01_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أنّ نسبة المشاركين في الاستبيان من فئة الذكور (70%)، في حين أنّ نسبة الإناث (30%).

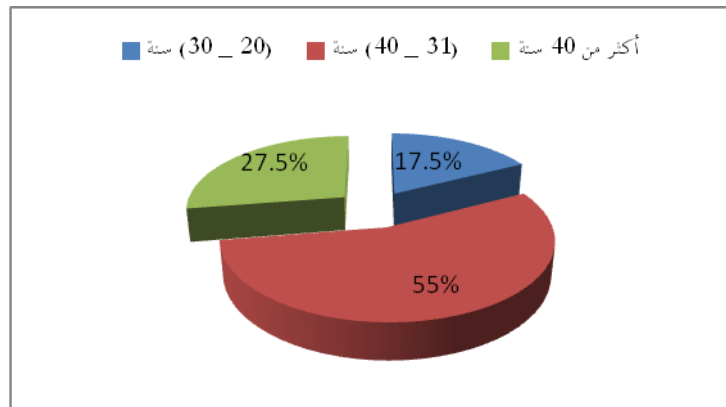
ب_ الفئات العمرية: توزعت بين المبحوثين كما هو مبين في الجدول رقم (03):

الجدول رقم 03_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئات العمرية

النسبة %	التكرار	الفئة العمرية
17.5 %	07	سنة (20 _ 30)
55 %	22	سنة (31 _ 40)
27.5 %	11	أكثر من 40 سنة
100 %	40	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 02_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الفئات العمرية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أنّ أقل نسبة (17.5 %) من المجموع الكلي لأفراد العينة عمرهم ما بين (20 _ 30) سنة، في حين أنّ الفئة العمرية التي تقع ما بين (31_40) سنة استحوذت على النسبة العليا من العدد الكلي للمستجوبين (55 %)، ويليهما في ذلك فئة (أكثر من 40 سنة) بنسبة (27.5 %).

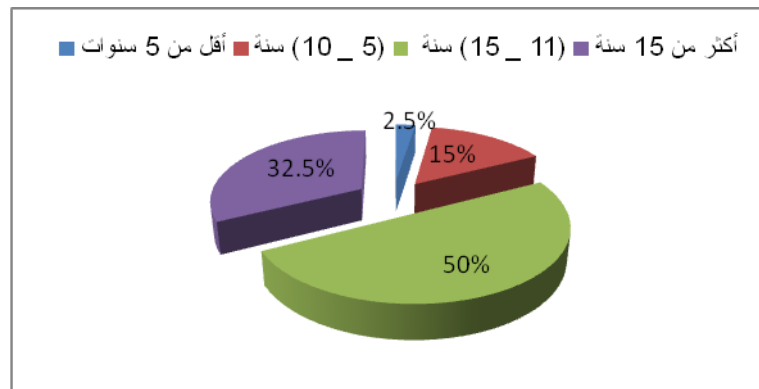
ت_الخبرات العملية: توزعت بين المبحوثين كما هو مبين في الجدول رقم(04):

الجدول رقم _04_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرات العملية

النسبة %	التكرار	الخبرة العملية
2.5 %	01	أقل من 5 سنوات
15 %	06	(5 _ 10) سنة
50 %	20	(11 _ 15) سنة
32.5 %	13	أكثر من 15 سنة
100 %	40	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم _03_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الخبرات العملية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أنّ أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير الخبرة العملية بلغت (50 %) لفئة الخبرة (11 _ 15) سنة، وتليها فئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة (32.5 %)، ومن ثمّ فئة (10 _ 5) سنة بنسبة (15 %)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (2.5 %) لفئة الخبرة (أقل من 5 سنوات).

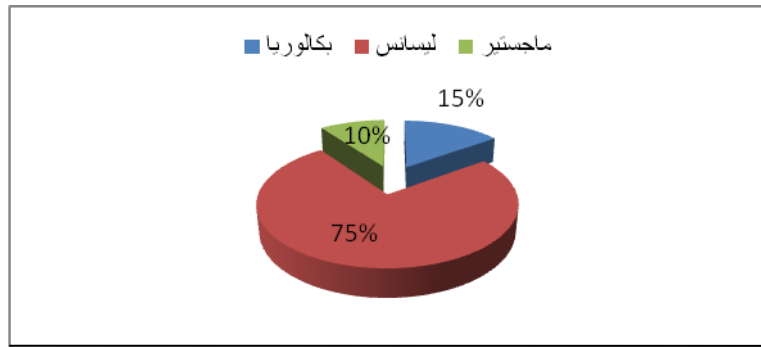
ث_المؤهلات العلمية: توزعت بين المبحوثين كما هو مبين في الجدول رقم (05):

الجدول رقم _05_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهلات العلمية

النسبة %	التكرار	المؤهلات العلمية
15 %	06	بكالوريا
75 %	30	ليسانس
10 %	4	ماجستير
100 %	40	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 04_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهلات العلمية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أعلى نسبة حاصلين على شهادة الليسانس (75 %)، وتليها نسبته (15 %) حاصلين على شهادة البكالوريا، بينما أدنى نسبة مئوية (10 %) للمؤهل العلمي (ماجستير)، وذلك في تخصصات مختلفة (المالية، المحاسبة، إدارة الأعمال).

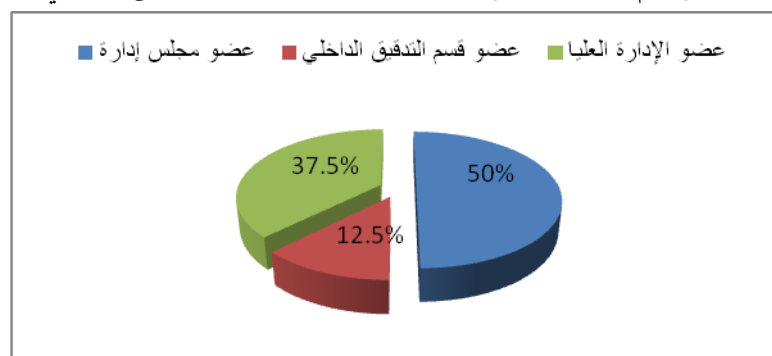
ج_المسمى الوظيفي: فقد توزع بين الباحثين كما هو مبين في الجدول رقم (06):

الجدول رقم 06_ توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

النسبة %	التكرار	المسمى الوظيفي
50 %	20	عضو مجلس إدارة
12.5 %	5	عضو قسم التدقيق الداخلي
37.5 %	15	عضو الإدارة العليا
100 %	40	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 05_ تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أنّ أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي (50 %) للمسمى الوظيفي (عضو مجلس الإدارة)، ويليه في ذلك المسمى الوظيفي (عضو الإدارة العليا) بنسبة (37.5 %)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (12.5 %) للمسمى الوظيفي (عضو قسم التدقيق الداخلي).

5_2_ التحليل الإحصائي الوصفي للآليات الداخلية للحوكمة:

أ_ وصف آلية مجلس الإدارة (المحور 1): الجدول رقم (07) يلخص نتائج وصف هذه الآلية:

الجدول رقم 07_ وصف آلية مجلس الإدارة

العبارة	نعم		لا		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة حسب مقياس ليكارت الثلاثي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
1_ يوجد فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.	—	—	32	80	08	20	1.80	0.41	لا
2_ توجد قواعد وتوجيهات تبين مهام مجلس الإدارة.	39	97.5	—	—	01	2.5	2.95	0.32	نعم
3_ يتم اختيار أعضائه على أساس مبدأ الكفاءة.	28	70	—	—	12	30	2.40	0.93	نعم
4_ من مهام مجلس الإدارة وضع الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، سياسات إدارة المخاطر، الأهداف والسياسات العامة، اختيار أعضاء الإدارة التنفيذية.	38	95	—	—	02	5	2.90	0.44	نعم
5_ يراقب مجلس الإدارة أداء مختلف الجهات بالمؤسسة، وتحديد مدى انسجام تنفيذ الأعمال مع ما هو مخطط له.	04	10	23	57.5	13	32.5	1.78	0.62	لا
6_ يقوم مجلس الإدارة بمتابعة سلامة البيانات المالية الصادرة عن المؤسسة، وأنها تعبر بوضوح عن عدالة المركز المالي.	32	80	—	—	08	20	2.60	0.81	نعم
7_ يتأكد مجلس الإدارة من فعالية تطبيق الحوكمة.	—	—	37	92.5	03	7.50	1.93	0.27	لا
8_ يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال المؤسسة (لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافآت والتعويضات، لجنة الحوكمة).	—	—	35	87.5	05	12.5	1.88	0.34	لا
9_ يطلع مجلس الإدارة على كل معلومة ضرورية لعمله.	36	90	—	—	04	10	2.80	0.61	نعم
10_ أعضاء مجلس الإدارة لم يتسببوا في إلحاق خسائر بشركات أخرى، لم يسبق لهم ارتكاب الجرائم، وليس منهم من أشهر إفلاسه، ويتمتعون بالسمعة الطيبة.	31	77.5	—	—	09	22.5	2.55	0.85	نعم
11_ يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقارير للمساهمين ونشرها، تتضمن عرض لوضعية المؤسسة، بالإضافة إلى سياساتها وخططها المستقبلية.	35	87.5	—	—	05	12.5	2.75	0.67	نعم
المتوسط العام لآلية مجلس الإدارة									
							2.39	0.20	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من خلال الجدول رقم (07) أعلاه مايلي:

— يتضح من الإجابات أنه لا يوجد هنالك فصل بين وظيفة رئاسة المجلس والإدارة التنفيذية، وهي من احد المتطلبات التي أكد عليها قانون Sarbanes Oxeley act، وكانت الإجابة بـ "لا" بنسبة (80%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.80) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.40).

— يتضح من الإجابات على أنه توجد قواعد وتوجيهات تبين مهام مجلس الإدارة، وكانت الإجابة بـ "نعم" بنسبة (97.5%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.95) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.31).

وكان نفس الرأي عن إمكانية اختيار أعضاء مجلس الإدارة على أساس مبدأ الكفاءة، والذي يعتبر من المتطلبات الأساسية لتشكيل مجلس الإدارة، وجاءت الإجابات بـ "نعم" بنسبة (70%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.40) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.92).

وقد جاءت الإجابات متشابهة مع العبارة السابقة، عندما تبين أن من مهام مجلس الإدارة وضع استراتيجيات العمل، سياسات إدارة المخاطر، الأهداف والسياسات العامة، ويتولى تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية، إذ اتفقت الإجابات إلى حد ما بنسبة (95%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.90) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.44).

وتوصلا مع دور مجلس الإدارة في مراقبة أداء مختلف الجهات بالمؤسسة وتحديد مدى انسجام تنفيذ الأعمال مع ما هو مخطط له، جاءت معظم الإجابات بـ "لا" بنسبة (57.5%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.78) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.62).

وكذلك يقوم مجلس الإدارة بمتابعة سلامة البيانات المالية من خلال التقارير المرفوعة له، الاجتماعات التي يعقدها مع المدقق الداخلي والخارجي، والإدارة العليا والمديرية المالية، إذ كانت الإجابات بـ "نعم" بنسبة (80%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.60) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.81).

ومن خلال نتائج العبارة (07) يتضح أن مجلس الإدارة لجميع المؤسسات محل الدراسة لا يتأكد من فعالية تطبيق الحوكمة، ولا يعد تقريراً عن ذلك، إذ جاءت الإجابات بـ "لا" بنسبة (92.5%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.93) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.26).

وأكدت الإجابات على أن مجلس الإدارة لا يقوم بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال المؤسسة، فهي غير متوفرة، على اعتبار أن المجلس يقوم بمهام هذه اللجان التي من المفروض أن تتفرع عنه، إذ جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (87.5%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.88) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.33).

واتفقت عينة البحث بنسبة (90%) على أن مجلس الإدارة يطلع على كل معلومة ضرورية لعمله، وكان المتوسط الحسابي عن هذه العبارة محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.80) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.60).

وأجمعت عينة البحث على أن أعضاء مجلس الإدارة لم يتسببوا في إلحاق خسائر بشركات أخرى، لم يسبق لهم ارتكاب جرائم، وليس منهم من أشهر إفلاسه، ويتمتعون بالسمعة الطيبة، إذ جاءت الإجابات بـ "نعم" بنسبة (77.5%)، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.55) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.84).

اتفقت عينة البحث بنسبة (87.5%) على أنه من ضمن الجوانب المهمة التي تقع على عاتق مجلس الإدارة، هي مسؤولية إعداد التقارير للمساهمين ونشرها، والتي تتضمن عرض لوضعية المؤسسة، بالإضافة إلى سياساتها وخططها المستقبلية، وكان المتوسط الحسابي محتوي ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.75) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.67).

ب_ وصف آلية المراجعة الداخلية (المحور 2): الجدول رقم (08) يلخص نتائج وصف هذه الآلية:

الجدول رقم 08_ وصف آلية المراجعة الداخلية

العبارة	نعم		لا		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة حسب مقياس ليكارت الثلاثي
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
12_ وظيفة المراجعة الداخلية مرتبطة بالمدير ومستقلة عن باقي الوظائف الأخرى.	75	30	10	04	15	06	2.60	0.74	نعم
13_ يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية موظف ذو مستوى تعليمي في المجال المالي والمحاسبي.	37.5	15	42.5	17	20	08	2.17	0.75	لا
14_ تعمل المراجعة الداخلية على إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية، والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيه.	65	26	22.5	09	12.5	05	2.53	0.72	نعم
15_ تقوم المراجعة الداخلية بتزويد الإدارة والمراجع الخارجي عن أي انحرافات يتسم بها نظام الرقابة الداخلية.	62.5	25	17.5	07	20	08	2.42	0.81	نعم
16_ ترتكز المراجعة الداخلية بشكل أساسي على التدقيق المالي، بالإضافة إلى تدقيق وظائف المؤسسة الأخرى، مع تقديم الخدمات الاستشارية من أجل رفع الأداء، ومن ثم المحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها بعقلانية.	57.5	23	25	10	17.5	07	2.40	0.78	نعم
17_ تقوم المراجعة الداخلية بدور فعال في تقييم عمل إدارة المخاطر بالمؤسسة، وتقديم تحسينات لأجل تطوير إجراءاتها.	20	08	50	20	30	12	1.90	0.71	لا
المتوسط العام لآلية المراجعة الداخلية							2.34	0.27	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق نلاحظ مايلي:

يتضح من الإجابات أنّ وظيفة المراجعة الداخلية للمؤسسات عينة البحث ترتبط بالمدير ومستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، حيث جاءت الإجابات بـ "نعم" بنسبة (75%)، ومتوسط حسابي محتوي ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.60) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.74).

وتبين من خلال الإجابات أنّ العاملين القائمين على تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية لا يمتلكون تأهيل علمي في المجال المالي والمحاسبي، إذ جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (42.5%) من عينة البحث، ومتوسط حسابي محتوي ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.17) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.75).

والوظيفة التي دخلت ضمن نطاق عمل المراجعة الداخلية في ظل حوكمة المؤسسات هي وظيفة تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري لتحديد المشاكل التي يمكن أن تظهر فيه، وجاءت الإجابات بـ "نعم" بنسبة

(65%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.53) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.72).

وبالتتابع مع وظيفة تقييم نظام الرقابة الداخلية، ونفس الشيء بالنسبة لقيام وظيفة المراجعة الداخلية بتزويد الإدارة والمراجع الخارجي بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف يتسم بها هذا النظام، وجاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (62.5%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.42) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.81).

وأجمعت عينة البحث على أنّ وظيفة المراجعة الداخلية تأخذ على عاتقها بشكل أساسي مهمة التأكد من موثوقية وسلامة المعلومات المالية، ومدى فعالية وظائف المؤسسة وإخضاع تلك الوظائف للتدقيق الشامل، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى إدارة المؤسسة فيما يخص الملاحظات والتحفيزات التي تقوم بتحديدها، ومن ثمّ رفع الأداء والمحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها بعقلانية، إذ جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (57.5%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.40) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.78).

ومن خلال نتائج العبارة رقم (17) يتضح لنا أنّ وظيفة المراجعة الداخلية لا تقوم بأهم دور لها من منظور حوكمة المؤسسات وهو تقييم عمل إدارة المخاطر وتقديم التحسينات لأجل تطوير إجراءاتها، حيث وفي هذا الإطار جاءت الإجابات بـ "لا" بنسبة (50%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.90) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.71).

ت. وصف آلية الإفصاح (المحور 3): الجدول رقم (09) يلخص نتائج وصف هذه الآلية:

الجدول رقم 09_ وصف آلية الإفصاح

العبارة	نعم		لا		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة حسب مقياس ليكارت الثلاثي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
18_ تقوم إدارة المؤسسة بالإفصاح عن كل العمليات المالية والمعلومات الأخرى ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب، وضمان إيصالها إلى كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.	38	95	—	—	02	5	2.90	0.44	نعم
19_ يتم الإفصاح عن معلومات تتسم بالوضوح وسهولة الفهم، ومناحة لجميع المستفيدين منها وعبر وسائل سهلة الوصول إليها وبتكلفة منخفضة.	32	80	—	—	08	20	2.60	0.81	نعم
20_ توجد للمؤسسة صفحة إلكترونية بالعربية والفرنسية وتحديث بشكل دائم، ويتم النشر بصفة منتظمة.	27	67.5	—	—	13	32.5	2.35	0.95	نعم
21_ يتم الإفصاح عن الموضوعات المتعلقة بأصحاب المصالح مثل الدائنين والمستهلكين والمجتمع المحلي.	28	70	—	—	12	30	2.40	0.93	نعم
22_ يشمل الإفصاح طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	04	10	22	55	14	35	1.75	0.63	لا

23_ يتم الإفصاح عن مدى التزام المؤسسة بأخلاقيات العمل المتينة.	03	7.5	34	85	03	7.5	2.00	0.39	لا
24_ يتم الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ومستوى استقلاليتهم.	—	—	37	92.5	03	7.5	1.93	0.27	لا
المتوسط العام لآلية الإفصاح							2.28	0.18	لا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير أرقام الجدول رقم (09) إلى مايلي:

— يظهر لنا توجه الأغلبية من عينة الدراسة نحو الإجابة بـ "نعم" بنسبة (95%) فيما يخص قيام إدارة المؤسسة بالإفصاح عن كل المعلومات المالية والمعلومات الأخرى ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب، وبشكل يضمن وصولها إلى جميع الأطراف المعنية، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.90) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.44).

— كما أجمعت عينة البحث أيضا على أنّ عملية الإفصاح عن المعلومات واضحة وسهلة الفهم، ومتاحة لجميع الأطراف وعبر وسائل سهلة الوصول إليها وبتكلفة منخفضة، كتوفير مواقع إلكترونية بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة، حيث وفي هذا الإطار جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (80%)، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.60) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.81).

— بالنسبة للعبارة رقم (20) نلاحظ اتفاق عينة البحث بنسبة (67.5%) على أنّه توجد للمؤسسة صفحة الكترونية بالعربية والفرنسية وتحدث بشكل دائم ويتم النشر بصفة منتظمة، وكان المتوسط الحسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.35) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.95).

— وأكدت إجابات عينة البحث وبنسبة (70%) على أنه هنالك إفصاح متعلق بأصحاب المصالح وبشكل أساسي المستهلكين والمجتمع المحلي عبر عدة وسائل مثل: النشريات والمجلات التي تصدرها المؤسسات والمتعلقة بانجازاتها، وكان المتوسط الحسابي محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.40) يتجه نحو الإجابة بـ "نعم"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.93).

— وأجمعت عينة البحث على أنّ عملية الإفصاح لا تشمل طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، إذ جاءت الإجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (55%)، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.75) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري قدرت قيمته (0.63).

— وكذلك لا يتم الإفصاح عن مدى التزام المؤسسة بأخلاقيات العمل المتينة، إذ كانت الإجابات بـ "لا" بنسبة (85%) من عينة البحث، وبمتوسط حسابي محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (2.00) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.39).

— وبالتتابع مع العمليات التي لا يتم الإفصاح عنها، لا يتم أيضا الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ومستوى استقلاليتهم، إذ جاءت الإجابات متفقة تماما مع هذا الاتجاه بنسبة (92.5%) من عينة البحث،

ومتوسط حسابي محتوي ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي بلغ (1.93) يتجه نحو الإجابة بـ "لا"، وبانحراف معياري قدرت قيمته بـ (0.27).

ث_علاقة الارتباط ما بين الآليات الداخلية للحوكمة: الجدول رقم (10) يصف نوعية واتجاه علاقة الارتباط ما بين الآليات الثلاثة كمايلي:

الجدول رقم 10_ وصف علاقة الارتباط ما بين الآليات الداخلية للحوكمة

معامل الارتباط بيرسون	المحور 1	المحور 2	المحور 3
المحور 1	1	0.447	-0.475
المحور 2	0.447	1	-0.211
المحور 3	-0.475	-0.211	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

_الارتباط ما بين المحور الأول (آلية مجلس الإدارة) والمحور الثاني (آلية المراجعة الداخلية) هو (0.447) حسب بيرسون، وهذا ما يدل على أنّ العلاقة طردية ضعيفة.

_كما نلاحظ دائما وحسب بيرسون أن الارتباط بين المحور الأول والمحور الثالث (آلية الإفصاح) هو (-0.475)، مما يدل على أنّ العلاقة عكسية تقترب من المتوسط. في حين أنّ الارتباط بين المحور الثاني والمحور الثالث هو (-0.211)، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة.

6_نتائج البحث: في هذه الدراسة تم اقتراح ثلاثة عوامل مؤثرة على مستوى جودة تطبيق الحوكمة والمتمثلة في الآليات الرقابية الداخلية، والتي تهدف إلى حل المشاكل التي يمكن أن تنجم عن انفصال الملكية عن التسيير في شكل تضارب للمصالح بين الأطراف التي تربطها علاقة بالمؤسسة أو كما تعرف بمشاكل الوكالة، تم إسقاط هذه الآليات (الحلول) على البيئة المهنية الجزائرية، التي قد تختلف مع البيئات المستهدفة في الدراسات السابقة. وقد سمحت لنا عملية اختبار الفرضيات التي اعتبرت كإجابات أولية على إشكالية بحثنا هذا، التوصل إلى نتائج نقدّمها بشكل نتأكد معه من صحة أو عدم صحة الفرضيات المقدّمة.

الفرضية الأولى:

"عمل الآليات الرقابية الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق ما تتطلبه الحوكمة وذلك بصفة جيدة، يرفع من مستوى جودة تطبيق الحوكمة".

تم رفض هذه الفرضية بناء على النتائج التالية:

أ_ تعمل آلية مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وفق ما تتطلبه الحوكمة ولكن بصفة ضعيفة، لأنه وبالرغم من أنّ المتوسط العام لهذه الآلية والذي بلغ (2.39) والمحتوي ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي (2.34_3) والمعبرة عن اتجاه الإجابة بـ "نعم"، إلا أنه لم يقترب حتى من قيمة منتصف هذه الفئة، ويرجع ذلك إلى أننا توصلنا من خلال الاستبيان، إلى أنّ مجلس الإدارة في المؤسسات عينة البحث يدخل في صلب عمله مثلا: وضع استراتيجيات العمل، متابعة سلامة البيانات المالية، يطلع على كل معلومة ضرورية

لعمله، بالإضافة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة في متوسط مؤسسات عينة الدراسة لديهم مستوى تعليمي مرتفع، إلا أنه يلاحظ قصور فيما يخص الفصل بين وظيفة رئاسة المجلس والإدارة التنفيذية، ومراقبة أداء مختلف الجهات بالمؤسسة، التأكد من فعالية تطبيق الحوكمة، القيام بتشكيل لجان المجلس فهي غير متوفرة.

ب- نفس الحال مع آلية مجلس الإدارة، تلتزم أيضا آلية المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالموصفات التي تتطلبها الحوكمة وذلك بصفة ضعيفة، لأنه وبالرغم من أن المتوسط العام لهذه الآلية والذي بلغ (2.34) محتوى ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي (2.34_3) والمعبرة عن اتجاه الإجابة بـ "نعم"، إلا أنه لم يقترب حتى من قيمة منتصف هذه الفئة، وهذا لأنه اتضح لنا من خلال التحليل السابق أن وظيفة المراجعة الداخلية ترتبط بالمدير ومستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، لا يقوم بها موظف له تأهيل علمي في المجال المالي والمحاسبي، يدخل في صلب عملها وظائف محددة كتنظيم نظام الرقابة الداخلية، لكنها لا تقوم بتقييم عمل إدارة المخاطر ولا تساهم في تطوير إجراءاتها، وبهذا فمواصفات هذه الآلية مازالت بعيدة عن الخصائص والوظائف، والتي تعتبر كشروط حتى تصبح المراجعة الداخلية كآلية رقابية داخلية للحوكمة، وبرجع ما سبق ذكره إلى أن هذه الآلية في الجزائر لم تعرف إلا في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، بقي تطبيقها في المؤسسات اختياريا، لم توطر بالقوانين المنظمة لممارستها.

ت- أما بالنسبة لآلية الإفصاح نجد أنها لا تعمل وفق ما تتطلبه الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وذلك بالنظر إلى أن المتوسط العام لهذه الآلية والذي قدر بـ (2.28) محتوى ضمن الفئة الثانية من فئات ليكارت الثلاثي (2.33_1.67) والمعبرة عن اتجاه الإجابة بـ "لا"، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات عينة البحث لا تفصح عن المعلومات المهمة التي تتطلبها الحوكمة السليمة للمؤسسة الاقتصادية (طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، مدى التزام المؤسسة بأخلاقيات العمل المتبناة، مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ومستوى استقلاليتهم)، وتكتفي المؤسسات عينة البحث بالإفصاح عن المعلومات التي تبين وتوضح نشاط المؤسسة في الوقت المناسب، والمتسمة بالوضوح وسهولة الفهم، وتقدم إلى كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، خصوصا مع تحول الجزائر من تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المالي المحاسبي (SCF).

وفي الأخير واعتمادا على النتائج السابقة للآليات الداخلية، يمكن القول أن مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر يتسم بالضعف.

الفرضية الثانية:

"توجد علاقة ارتباط قوية ما بين الآليات الداخلية للحوكمة".

جاءت لتدعيم الفرضية الأولى، وتم رفضها بناء على النتائج التالية:

أ- وجود علاقة طردية ضعيفة بين المحور الأول والمحور الثاني، وهذا ما يدعم الواقع الجزائري، أي وجود آلية مجلس الإدارة تعمل وفق ما تتطلبه الحوكمة، يؤدي إلى أن آلية المراجعة الداخلية تعمل هي الأخرى وفق ما تقتضيه الحوكمة ولكن بصفة ضعيفة، كما وأنه عمل آلية المراجعة الداخلية حسب متطلبات الحوكمة يؤدي إلى أن آلية مجلس الإدارة تعمل حسب هذه المتطلبات بصفة ضعيفة أيضا.

ب_وجود علاقة عكسية تقترب من المتوسط بين المحور الأول والمحور الثالث، أي لا يوجد إفصاح يعمل وفق الحوكمة رغم وجود آلية مجلس الإدارة تعمل وفقها، وهذا ما يوافق الحالة الجزائرية، كما وأنه إذا وجد إفصاح لا يوجد مجلس إدارة يعمل وفق ما تقتضيه الحوكمة.

ت_أيضا وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المحور الثاني والمحور الثالث، أي لا يوجد إفصاح رغم وجود آلية المراجعة الداخلية تعمل وفق متطلبات الحوكمة، وهذا أيضا ما يتفق مع الحالة الجزائرية، كما وأنه إذا وجد إفصاح لا توجد آلية المراجعة الداخلية تلتزم بمواصفات الحوكمة.

7_توصيات البحث: بناء على النتائج المتوصل إليها، سيتم تقديم توصيات يمكن الاستفادة منها لأجل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية، ومن هذه التوصيات نذكر:

أ_ضرورة منع شغل فرد واحد لمنصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، لأن عدم الفصل يؤثر بكل تأكيد على قدرة مجلس الإدارة في القيام بدوره الرقابي على الإدارة التنفيذية.

ب_إدخال الوظائف المهمة ذات العلاقة بالحوكمة ضمن نطاق عمل مجلس الإدارة مثل: مراقبة الأداء لأجل تقليص مخاطر انحراف مسير المؤسسة وطاقمه الإداري عن تنفيذ الأهداف المسطرة.

ت_تكوين لجان فرعية لمجلس الإدارة وضمان عملها بالشكل المطلوب لتدعيم حوكمة المؤسسات وهي كالآتي:

- **لجنة التدقيق** التي تعمل على ضمان سلامة عمل التدقيق الداخلي، واختيار المدقق الخارجي، والربط بين التدقيق الداخلي والخارجي وضمان استقلالية كلا الطرفين، وزيادة التأكد من دقة وموضوعية التقارير المالية.

- **لجنة المكافآت والتعويضات** التي تعمل على تحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض وبقية التنفيذيين، وفق أساليب علمية ودراسات مسبقة لتأثيرات ونتائج تلك التعويضات.

- **لجنة حوكمة الشركات** التي تعمل على تقييم مدى تطبيق المؤسسات للحوكمة.

ث_تطوير خصائص ومهام وظيفة المراجعة الداخلية وفق ما تقتضيه الحوكمة، كتحديد موظف له تأهيل علمي في المجال المالي والمحاسبي للقيام بها، بالإضافة إلى تكليفها للقيام بمهام ترتبط بتطبيق الحوكمة، كتقييم عمل إدارة المخاطر بالمؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم وأن الإدارة تقوم بتصدي لها بشكل منهجي ومنظم.

ج_لا بد من زيادة حجم وطبيعة المعلومات المفصّل عنها، والتي تتطلبها الحوكمة السليمة للمؤسسة مثل: طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

هوامش ومراجع البحث:

- ¹- زياد محمد زريقات، محمد عبد الرحمان الغرابية، لارا محمد حدّاد. "تكاليف الوكالة والحاكمة المؤسسية- دليل من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية". المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية- تجربة الأسواق الناشئة، 17_18 نيسان 2013، الأردن: جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص251.
- ²-Black et al. Does Corporate Governance Affect Firm Value: Evidence from Korea. 2003[en ligne]. <www.papers.ssrn.com>.
- ³-Brown, Caylor. Corporate Governance and Firm Performance. USA: Institutional Shareholder Services, 2004, P 1_53.
- ⁴-Beiner et al. "An Integrated Framework of Corporate Governance and firm valuation". European Financial Management, 2006, Vol 12, n° 2, P 249_ 283.
- ⁵-Garay, Gonzalez. " Corporate Governance and firm value: The Case of Venezuela". Corporate Governance, 2008, Vol 16, n° 3, P 194_ 209.
- ⁶-محمد مصطفى سليمان. حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة). الطبعة الأولى. الاسكندرية-مصر: الدار الجامعية، 2006، ص15.
- ⁷-Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. **The Financial Aspects of Corporate Governance**. London: Burgess Science Press, 1december 1992, P14.
- ⁸-حمادي نبيل. أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية-دراسة حالة الجزائر-. رسالة دكتوراه. مالية ومحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص23.
- ⁹-Charreaux Gérard. "Variation Sur le Thème: A la Recherche de Nouvelles Fondations pour la Finance et la Gouvernance D'entreprise". Revue Finance Contrôle Stratégie, 2002, Vol 5, n° 3, France: Editions Economica, P 25_31.
- ¹⁰-هبة الدين سمير علام. "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية-دراسة تطبيقية-. وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصري، 2009، القاهرة، ص06.
- ¹¹-طارق عبد العال حماد. حوكمة الشركات. الطبعة الثانية. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص04.
- ¹²-هبة الدين سمير علام، مرجع سبق ذكره، ص09.
- ¹³-طارق عبد العال حماد. حوكمة الشركات. الطبعة الأولى. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص23.
- ¹⁴-شرين حسن الشناق. الإفصاح عن حوكمة الشركات والأداء المالي -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية-. رسالة ماجستير. علوم مالية ومصرفية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن: جامعة اليرموك، 2012، ص14_15.
- ¹⁵-Coleman, Biekpe. "The Link Between Corporate Governance and Performance of the Non - Tradional Export Sector: Evidence from Ghana". Corporate Governance, 2006, Vol 6, n°5, P 609_623.
- ¹⁶-Fama Eugene, Jensen Michael. "Agency Problems and Residual Claims". Journal of Law and Economics, June 1983, vol 26, USA: University of Chicago Press, P 327_ 349.
- ¹⁷- Jensen Michael. "The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems". Journal of finance, 1993, Vol 4, n° 3, P 831_ 880.
- ¹⁸-محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص186.
- ¹⁹-حمادي نبيل. "أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية-دراسة ميدانية-. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2012، العدد الحادي عشر، الجزائر: جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص88.
- ²⁰-قدري عثمان إبراهيم. أثر ممارسة الحوكمة المؤسسية على تنافسية الشركة-دراسة حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية-. رسالة ماجستير. إدارة أعمال. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن: جامعة اليرموك، 2009، ص29.